التحديات والتوجهات المستقبلية
تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة المكانية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

التغيير الهيكلي العميق

يشير مصطلح "التغيير الهيكلي العميق" إلى تحولات جذرية على مستوى المؤسسات، والاقتصاد السياسي، والعلاقات الاجتماعية-البيئية، متجاوزاً بذلك مجرد التعديلات التدريجية على البرامج. يستند هذا المفهوم إلى اهتمام "النظرية النقدية" بقضايا السلطة والهيمنة في الحياة اليومية والحوكمة (هابرماس، 1996؛ ماركوزه، 2013)، وكذلك إلى الدراسات التخطيطية النسوية وتلك المناهضة للاستعمار، التي تكشف كيف ترسخت الموروثات الاستعمارية والأبوية في المؤسسات والأعراف المكانية (بورتر، 2012). لا تتبنى هذه الأجندة موقفاً محايداً من حيث القيم؛ فهي توجه التخطيط نحو تحقيق "التكافؤ في المشاركة" (فريزر، 2000) وإعادة التوزيع المادي للموارد، مع الاعتراف بتعدد المعارف والمطالب المتعلقة بالمكان. ومن الناحية العملية، يتطلب ذلك العمل على الأنظمة التي تعيد إنتاج التفاوتات المكانية، وذلك من خلال :

إعادة التوزيع والإسكان: تُعد التدابير المالية التقدمية والاستثمار الاجتماعي ضرورية، لكنها تظل غير كافية ما لم تقترن بنماذج حيازة تخرج الأرض من دائرة السلع التجارية وتوفر الاستقرار للأسر. وتُظهر تجارب "صناديق الأراضي المجتمعية (Community Land Trusts) "قدرتها على تقليل مخاطر التهجير، من خلال عزل الأراضي عن الأسواق القائمة على المضاربة، وضمان بقائها ميسورة التكلفة على المدى الطويل (مور وماكي، 2012).

الإصلاح السياسي: يمكن لآليات مثل "الميزانية التشاركية" توسيع نطاق الشمول وإعادة توجيه الإنفاق المحلي؛ ومع ذلك، تعتمد النتائج على تصميم هذه الآليات وطبيعة علاقات القوة القائمة. فالتصاميم الضعيفة قد تؤدي إلى هيمنة النخب أو الاكتفاء بمشاركة شكلية رمزية (وامبلر وهارتز-كارب، 2012).

التحول الاجتماعي: يجب ترجمة الالتزامات المناهضة للعنصرية والداعمة للمساواة بين الجنسين إلى إجراءات ملموسة—تتضمن قواعد ومعايير وآليات للمساءلة—داخل مؤسسات التخطيط، بدلاً من الاكتفاء بالشعارات.

الاستدامة البيئية القائمة على العدالة: يمكن للبنية التحتية الخضراء والمساحات الخضراء الحضرية أن تحقق فوائد صحية ومناخية، لكنها قد تؤدي -في غياب ضمانات تحمي من التهجير- إلى ما يُعرف بـ "الاستطباق الأخضر(Green Gentrification) "، وهو ما يؤدي إلى نقل مواطن الضعف والهشاشة من مكان إلى آخر بدلاً من تقليصها (وولش وآخرون، 2014).

تشمل **المسارات التوضيحية:** الإصلاح العقاري وصناديق الأراضي المجتمعية، بهدف تأمين سيطرة جماعية أو عامة على الأراضي المخصصة للإسكان والاستخدام المجتمعي (Moore & McKee, 2012)؛ وتوفير الخدمات الأساسية الشاملة -كالصحة والتعليم والرعاية والنقل والوصول الرقمي- كونها حقوقاً اجتماعية لا سلعاً خاضعة لمنطق السوق، وذلك من خلال التمويل العام المشترك والنظام الضريبي التصاعدي(Coote & Percy, 2020) ؛ بالإضافة إلى إنهاء الاستعمار في الفضاء الحضري، وهو ما يتطلب الاعتراف بالولاية القضائية للشعوب الأصلية، ودمج مبادئ التخطيط الخاصة بهم ومعارفهم البيئية في النظم القانونية الرسمية، متجاوزين بذلك مجرد الاستشارة الشكلية(Porter, 2012) . كما تُعدّ المبادرات

المناخية-الاقتصادية الطموحة، مثل "الصفقة الخضراء الجديدة(Green New Deal) "، نموذجاً لكيفية صياغة عملية إزالة الكربون، وخلق فرص العمل، والحد من التفاوت الاجتماعي ضمن مهمة واحدة متكاملة؛ رغم أنها تواجه تحديات تتعلق بالجدوى السياسية وآليات التوزيع، وهي تحديات تستوجب نقاشاً صريحاً وشفافاً(Galvin & Healy, 2020; Mazzucato, 2021) .

وفي المقابل، يحذر بعض المشككين من أن استخدام مصطلحات مثل "التغيير الجذري" قد يؤدي إلى طمس تعقيدات السياسات المتعلقة بالتنفيذ؛ فإعادة التوزيع تصطدم بأنظمة الملكية الراسخة، والمشاركة قد تقتصر على الجانب الشكلي، بينما قد تؤدي التحسينات البيئية إلى تركيز الاستثمارات مجدداً في المناطق المتميزة أصلاً. ولا تضعف هذه المخاطر من أهمية المقاربات الهيكلية، بل تعززها؛ إذ تسلط الضوء على ضرورة إعادة تصميم المؤسسات، ووضع ضمانات ملزمة، واعتماد آليات تقييم دورية. ويكمن الاختبار العملي للإصلاحات في مدى قدرتها على تغيير موازين اتخاذ القرار، وتوجيه تدفقات الموارد، والحد من تعرض الفئات الأكثر حرماناً للأضرار. لذا، ينبغي صياغة "التغيير الهيكلي الجذري" كبرنامج متعدد المستويات: يشمل تعديل أنظمة ملكية وتمويل الأراضي والبنية التحتية، وترسيخ مشاركة شاملة في صنع القرار تتمتع بصلاحيات فعلية، ومواءمة السياسات المناخية مع الضمانات الاجتماعية، مع مراقبة النتائج المتعلقة بالتوزيع والاعتراف بالحقوق بمرور الوقت. فبدون هذه الأدوات النظامية، تظل "العدالة المكانية" مجرد طموح، لا ممارسة فعلية تحكم الواقع.

أمثلة على التغيير الهيكلي العميق

إصلاح الأراضي وصناديق الأراضي المجتمعية

تُعد سياسات إعادة توزيع الأراضي ونماذج الملكية البديلة ركائز أساسية للتغيير الهيكلي؛ فهي تعالج بشكل مباشر تركز حقوق الملكية الذي يكمن وراء التفاوت المكاني. وقد أثبتت "صناديق الأراضي المجتمعية" (Community Land Trusts - CLTs) - التي تخرج الأراضي من دائرة المضاربة في السوق- قدرتها على تحقيق الاستقرار في المجتمعات، والحفاظ على القدرة على تحمل تكاليف السكن، ودعم الإدارة الجماعية للإسكان(DeFilippis et al., 2018; Moore & McKee, 2012) . ومع ذلك، تواجه هذه الصناديق تحديات تتعلق بنطاق عملها واعتمادها على دعم الدولة؛ مما يذكرنا بأن التغيير الهيكلي يتطلب دمج مثل هذه المبادرات ضمن أطر قانونية ومالية أوسع، بدلاً من التعامل معها كتجارب معزولة.

الخدمات الأساسية الشاملة

يتمثل مسار آخر نحو التغيير العميق في تحويل مسؤولية توفير السلع والخدمات الضرورية من آليات السوق إلى خدمات ممولة عاماً. ويرى المؤيدون أن "الخدمات الأساسية الشاملة (Universal Basic Services - UBS) ينبغي أن تُعامل كحقوق اجتماعية -تشمل الصحة، والتعليم، والرعاية، والإسكان، والنقل، والوصول الرقمي- مما يسهم في تقليل التفاوت وتعزيز المرونة الاجتماعية (Coote & Percy, 2020) . وعلى عكس "الدخل الأساسي الشامل" -الذي قد يؤدي إلى تعزيز التبعية للسوق- تعمل الخدمات الأساسية الشاملة على إعادة توجيه الاقتصادات نحو التوفير الجماعي للخدمات. غير أن جدوى هذا النهج تعتمد على وجود التزامات سياسية بتبني سياسات ضريبية تصاعدية وإعادة تصميم المؤسسات على مستويات متعددة.

إنهاء الاستعمار في المساحات الحضرية

يتطلب التغيير الهيكلي أيضاً مواجهة المنطق الاستعماري المتجذر في أنظمة التخطيط والملكية. وتدعو الدراسات المعنية بـ "التخطيط المناهض للاستعمار" إلى الاعتراف بسيادة الشعوب الأصلية، ودمج

معارفهم البيئية، ومواجهة عمليات نزع الملكية التي أُسست عليها العديد من النظم الحضرية (Porter, 2012; Tuck & Yang, 2012) . وتتنوع الممارسات في هذا السياق، بدءاً من استعادة الأراضي وصولاً إلى أطر التخطيط التي تقودها الشعوب الأصلية، والتي تؤكد على ممارستها للسلطة القضائية والإدارية. على الرغم من تهميشها غالباً في النظم القانونية الرسمية، تشير مثل هذه المقاربات إلى ضرورة تنويع أشكال الحوكمة الحضرية، إذا ما أُريد للعدالة المكانية أن تتجاوز الأطر الليبرالية الغربية.

الصفقة الخضراء الجديدة (Green New Deal)

تُعد مقترحات مثل «الصفقة الخضراء الجديدة» نموذجاً للمحاولات الرامية إلى المواءمة بين التحول البيئي وإعادة التوزيع، حيث تُطرح إجراءات المناخ كونها جزءاً لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية. ويؤكد الباحثون على إمكانية ربط عملية خفض الكربون بخلق فرص العمل، وتوفير السكن الميسور التكلفة، والاستثمار العام في البنية التحتية(Galvin & Healy, 2020; Mazzucato, 2021) . ومع ذلك، يحذر النقاد من أنه في غياب الضمانات اللازمة، قد تؤدي هذه البرامج إلى إعادة إنتاج التفاوتات، سواء من خلال تفضيل المشاريع كثيفة رأس المال أو عبر إهمال الاحتياجات على مستوى المجتمعات المحلية. وتكمن قوة هذا الطرح في تعامله مع الأزمات البيئية والاقتصادية كإشكاليات هيكلية مترابطة، مما يستدعي حلولاً متكاملة.

وبناءً عليه، يتطلب التغيير الهيكلي العميق تدخلات تُحدث تحولاً متزامناً في أنظمة الملكية، وآليات التوفير العام، والسلطة المعرفية، والعلاقات بين الاقتصاد والبيئة. وتُظهر هذه الأمثلة كلاً من الآفاق الواعدة والتوترات الكامنة في المقاربات الهيكلية؛ فهي تفتح الباب أمام مستقبل حضري أكثر شمولاً واستدامة، لكنها في الوقت ذاته تصطدم بمصالح راسخة تستفيد من الترتيبات القائمة. لذا، لا يتوقف التقدم على تبني مثل هذه الأدوات فحسب، بل يعتمد أيضاً على تحويل المؤسسات والقوانين والأعراف الاجتماعية التي تضمن استمراريتها.

الديمقراطية العميقة أو الجذرية

تُعد "الديمقراطية العميقة" مفهوماً يتجاوز الإجراءات الرسمية للحكم الديمقراطي (مثل التصويت والانتخابات) ليشمل أبعاداً أوسع تتعلق بالمشاركة والشمول والتمكين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وهي تؤكد على أهمية دمج الأصوات المتنوعة - لا سيما أصوات الفئات المهمشة والمستبعدة تقليدياً - في عمليات صنع القرار على كافة المستويات. تهتم الديمقراطية العميقة بجودة وعمق المشاركة الديمقراطية، وتدعو إلى مجتمع يتاح فيه لكل فرد فرصة المشاركة الفعالة في صياغة السياسات والممارسات التي تؤثر على حياته. يمكن تتبع الجذور الفكرية للديمقراطية العميقة عبر مسارات متعددة في النظرية السياسية والفلسفة، بما في ذلك الديمقراطية التداولية، والديمقراطية التشاركية، والديمقراطية الجذرية. ويستمد هذا المفهوم إلهامه من أعمال مفكرين مثل يورغن هابرماس، الذي شدد على أهمية "الفعل التواصلي" والنقاش العقلاني في المجال العام، وكارول باتيمان، التي دعت إلى تبني نهج تشاركي في الحكم الديمقراطي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم أفكار كورنيليوس كاستورياديس - حول مشروع الاستقلالية والديمقراطية كونها شكلاً من أشكال التأسيس الاجتماعي - في إرساء دعائم الديمقراطية العميقة.

نموذج جون ديوي للديمقراطية

قدم جون ديوي نموذجاً للديمقراطية - طُرح بشكل بارز في كتابه "الجمهور ومشكلاته" (1927) - لا يقتصر على كونها نظاماً سياسياً فحسب، بل يراها "نمط حياة أخلاقياً" متجذراً في التفاعلات اليومية والعمل الجماعي لحل المشكلات. وبدلاً من حصر الديمقراطية في التصويت أو الإجراءات الرسمية، تصورها ديوي كعملية مستمرة وتشاركية وتداولية، ينخرط فيها المواطنون في نقاش عام، ويطورون عادات قائمة على

الاحترام المتبادل، ويتعاونون في تشكيل مجتمعاتهم. يُعد التعليم، في هذا النموذج، عنصراً جوهرياً؛ إذ يزود المواطنين بمهارات التفكير النقدي والقدرات التواصلية اللازمة للحياة الديمقراطية (بيستا وبوربوليس، 2003). يرتكز نموذج ديوي على ثلاثة أبعاد مترابطة: النقاش، والتنوع، والديناميكية.

النقاش: عد ديوي التواصل والحوار حجر الزاوية في الديمقراطية. فمن خلال المداولة، تستطيع المجتمعات التعلم بشكل جماعي، والتفاوض حول الاختلافات، وتطوير استجابات مدروسة للتحديات الاجتماعية (ديوي، 1927). ويستبق هذا الطرحُ نظرياتٍ ديمقراطيةً تداوليةً لاحقة، تؤكد على دور الحوار الشامل في إضفاء الشرعية على القرارات السياسية (هابرماس، 1996).

التنوع: بالنسبة لديوي، لم يكن التنوع عبئاً على الحياة الديمقراطية، بل أعظم نقاط قوتها. فإدراج تجارب ووجهات نظر ورؤى معرفية متنوعة يُثري الذكاء الجماعي ويوسع نطاق الحلول الممكنة. ويتماشى هذا التأكيد مع النقاشات المعاصرة حول "العدالة المعرفية" وضرورة تقدير طرق متعددة للمعرفة (فريكر، 2007؛ يونغ، 2000).

الديناميكية: تتسم ديمقراطية ديوي بالديناميكية والقابلية للخطأ؛ فهي تقوم على قناعة بأن السياسات والمؤسسات والأعراف يجب أن تظل قابلة للمراجعة في ضوء التجارب والأدلة الجديدة. وتُعد آليات مثل الانتخابات، والاحتجاج، وحرية الإعلام، والجمعيات المدنية ضرورية لضمان الاستجابة والمساءلة. ويعكس هذا البعد قناعة ديوي البراغماتية بأن الديمقراطية -كالمعرفة ذاتها- تظل دائماً مؤقتة وقابلة للتكيف. تشكل هذه الأبعاد مجتمعةً تصوراً للديمقراطية بوصفها عملية حية ومتطورة، متجذرة في العلاقات الاجتماعية، وليست مجرد تصميم مؤسسي. إن إصرار ديوي على عد الديمقراطية "نمطاً للحياة" يمثل تحدياً للنماذج التكنوقراطية أو النماذج الديمقراطية المحدودة (التي تقتصر على الحد الأدنى من الممارسات)، والتي تمنح الأولوية للكفاءة أو لخبرات النخب.

نقاط الالتقاء مع "الديمقراطية العميقة"(Deep Democracy) "

يتماشى مفهوم "الديمقراطية العميقة" بشكل وثيق مع رؤية جون ديوي؛ إذ يؤكد كلاهما على أن الديمقراطية ممارسةٌ قائمة على التجربة، وليست مجرد مجموعة من المؤسسات الرسمية. وتتمثل نقاط الالتقاء فيما يلي:

الديمقراطية كعملية أخلاقية: نظر ديوي إلى الديمقراطية بوصفها تجربةً معاشة، وهو ما يتردد صداه في دعوة "الديمقراطية العميقة" إلى أن تمتد عملية اتخاذ القرار لتشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، لا أن تقتصر على السياسة الانتخابية فحسب (ديوي، 1946؛ باتيمان، 1999).

مركزية التواصل: يتوازى تركيز ديوي على الحوار المفتوح مع إصرار "الديمقراطية العميقة" على ضرورة الاستماع إلى الأصوات المهمشة وتقديرها، مما يوسع نطاق المداولة ليتجاوز هيمنة المجموعات المسيطرة (موف، 2000؛ يونغ، 2002).

التعليم والتمكين: رأى ديوي أن التعليم هو أساس الديمقراطية؛ لأنه يعزز التفكير النقدي والمواطنة المسؤولة. ويتوافق هذا مع التزام "الديمقراطية العميقة" بتمكين الأفراد والجماعات من المشاركة الفاعلة في صياغة القرارات (بيستا وبوربوليس، 2003).

معالجة عدم المساواة: على الرغم من أن ديوي لم يطرح الديمقراطية صراحةً في سياق تفكيك هياكل السلطة، إلا أن تأكيده على الشمولية يمهد الطريق أمام الاهتمامات اللاحقة بالعدالة الاجتماعية. وتذهب "الديمقراطية العميقة" إلى أبعد من ذلك من خلال المواجهة المباشرة للإقصاء الممنهج القائم على العرق أو النوع الاجتماعي أو الطبقة (ميرافتاب، 2009).

أنظمة تكيفية ومتطورة: ينظر كلا المنظورين إلى الديمقراطية كعملية مستمرة وقابلة للتكيف، وهو ما يتناقض مع المفاهيم الجامدة أو الإجرائية التي تختزل الديمقراطية في مجرد ممارسات انتخابية روتينية.

ومن منظور نقدي، أشار باحثون إلى وجود قصور في نموذج ديوي؛ فبينما أقرّ بأهمية التنوع والمداولة، إلا أنه قلل من شأن استمرار التفاوتات الهيكلية ودور الصراع في الحياة الديمقراطية. يرى منظرو الديمقراطية الجذرية، مثل شانتال موف (2000)، أن "الصراع التنافسي— (agonism) "أي الإقرار بوجود صراع حتمي— يمثل ركيزة أساسية في الديمقراطية، وليس مجرد عنصر هامشي. وبناءً عليه، فإن دمج أفكار جون ديوي مع مفهوم "الديمقراطية العميقة" يتطلب الاعتراف بضرورة الجمع بين الحوار التداولي والممارسات القائمة على التنافس وتحدي مراكز القوى الراسخة.

الآثار العملية والأمثلة

يتطلب تحويل مبادئ جون ديوي والديمقراطية العميقة إلى واقع ملموس تصميم مؤسسات ترسخ المشاركة، وتعترف بالتنوع، وتظل مستجيبة للمتغيرات. ومن أمثلة ذلك:

الميزانية التشاركية، التي طُبقت لأول مرة في بورتو أليغري بالبرازيل، حيث يقرر المواطنون كيفية تخصيص أجزاء من ميزانيات البلديات، مما يعيد توجيه الأولويات نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية (وامبلر، 2007).

المجالس الاستشارية المجتمعية في سياق التنمية الحضرية، والتي تضفي طابعاً مؤسسياً على مساهمات السكان المحليين في قرارات التخطيط، وتحد من فرض القرارات من الأعلى إلى الأسفل، أو التلاعب، أو المشاركة الصورية (أرنشتاين، 1969؛ فانغ، 2006).

اتخاذ القرارات القائم على التوافق في التعاونيات والحركات الاجتماعية، مما يضمن لكل عضو صوتاً ومسؤولية في تشكيل المخرجات الجماعية.

نماذج الحوكمة الخاصة بالشعوب الأصلية، مثل ترتيبات الإدارة المشتركة مع شعب الماوري في نيوزيلندا (أوتياروا)، والتي تدمج سيادة الشعوب الأصلية ومعارفها في عمليات صنع القرار الرسمية (ماتونغا، 2013).

تُظهر هذه الممارسات كيف يمكن تفعيل مبادئ ديوي —القائمة على النقاش والتنوع والديناميكية— مع الالتزام في الوقت ذاته بتركيز "الديمقراطية العميقة" على الشمولية وتقاسم السلطة.

الروابط مع العدالة المكانية

ترتبط "الديمقراطية العميقة" ارتباطاً مباشراً بالعدالة المكانية من خلال تأكيدها على الشمولية والإنصاف والمشاركة في إنتاج الحيز الحضري. ولا تقتصر العدالة المكانية على التوزيع العادل للوصول إلى الأراضي والخدمات والبنية التحتية فحسب، بل تشمل أيضاً العدالة الإجرائية والعدالة القائمة على الاعتراف. ضمان الاعتراف بالأصوات والهويات المتنوعة ومنحها فرصة للتعبير عن ذاتها في عمليات صنع القرار (Fraser, 2010). وتعمل "الديمقراطية العميقة" على تحدي ممارسات التخطيط الإقصائية من خلال خلق مساحات تتيح للفئات المهمشة صياغة رؤى لبيئاتها، وطرح مطالبها المتعلقة بمستقبل المناطق الحضرية. ومن خلال دمج آليات صنع القرار التشاركي في التخطيط، تُسهم هذه المقاربة في إعادة تشكيل علاقات القوة وتعزيز القدرة الجماعية على تحقيق نتائج أكثر إنصافاً (Healey, 1997).

صياغة الرؤى والخيال الجماعي

تُعد عمليات صياغة الرؤى والخيال الجماعي ركائز أساسية لترسيخ "الديمقراطية العميقة" في التخطيط المكاني؛ فهي تتيح للمجتمعات تجاوز القيود الراهنة والتعبير عن تطلعات مشتركة، مما يجعل التخطيط متجذرًا في الواقع المعيشي والقدرات الإبداعية للمواطنين. وتنسجم هذه الممارسات مع نموذج جون

ديوي للديمقراطية بوصفها "نمط حياة" يتمحور حول الحوار والتعاون والسعي الجماعي نحو أهداف مشتركة (Biesta & Burbules, 2003; Dewey, 1946) . ولا تقتصر صياغة الرؤى على تيسير المداولات فحسب، بل تعزز أيضًا الأبعاد الوجدانية والرمزية للحياة الديمقراطية؛ حيث يتحول الخيال إلى فعل سياسي يهدف إلى تحدي أوجه اللامساواة القائمة وتصور بدائل مستقبلية.

وقد جرى تناول "الخيال الجماعي" في النظرية الحضرية كأداة لبلورة مستقبلات مناهضة للهيمنة السائدة. ففي حين تؤكد باحثات مثل ساندیركوك (Sandercock, 2003) على دور السرد القصصي والخيال في إيصال أصوات الفئات المهمشة، يوضح إرنست بلوخ في كتابه "مبدأ الأمل (The Principle of Hope) " - الذي نُشر لأول مرة عام 1959- كيف يمكن لتصور ما "لم يتحقق بعد (the not-yet) " أن يدعم الحركات الاجتماعية ويلهم ممارسات تخطيطية تحويلية. وبالمثل، يُنظر إلى "الأمل" -كونه ممارسة سياسية- كمصدر للصمود والتعبئة في سياقات القمع الممنهج(hooks, 2003; Zournazi, 2003) . وعند ربط الأمل والخيال بمفهوم "العدالة المكانية"، فإنهما يوفران -في آنٍ واحد- المساحة المعرفية لتصور مستقبلات عادلة، والدعم العاطفي اللازم للسعي نحو تحقيقها.

وفي الوقت ذاته، ينبغي التعامل مع عمليات صياغة الرؤى بنهج نقدي؛ فبدون وجود ضمانات كافية، قد تؤدي هذه العمليات -عن غير قصد- إلى إعادة إنتاج أشكال من الإقصاء، وذلك في حال تم استيعابها ضمن ممارسات تخطيطية تكنوقراطية تهدف إلى تحييد المعارضة(Purcell, 2009) . ينبغي للخيال الجماعي الديمقراطي بحق أن يولي اهتماماً للصراعات، وأن يتفاوض بشأن المطالب المتعارضة، وأن يضع التفاوتات الهيكلية في صدارة المشهد بشكل صريح. وبهذا المعنى، لا يُعد الخيال الجماعي ممارسة طوباوية منفصلة عن السياسة، بل هو ممارسة قائمة على التفاعل والتفاوض، وتتم في سياق محدد، تهدف إلى الصياغة المشتركة للمستقبل.

<u>»بيداغوجيا المقهورين» لباولو فريري والخيال الجماعي</u>

يرتبط مفهوم الخيال الجماعي ارتباطاً وثيقاً بكتاب باولو فريري «بيداغوجيا المقهورين» (2018) -الذي نُشر لأول مرة عام 1970- والذي يؤكد على الإمكانات التحويلية للوعي النقدي (conscientização) والممارسة الجماعية (praxis) في تجاوز هياكل الهيمنة. فقد جادل فريري بأن التعليم يجب أن يتجاوز «نموذج الإيداع البنكي» في نقل المعرفة -حيث يُعامل المتعلمون كمتلقين سلبيين- ليتحول إلى عملية حوارية وتشاركية، يدرك فيها الأفراد ظروف قهرهم، ويخضعونها للمساءلة، ويعملون على تغييرها. وتُشكل عملية التأمل والفعل هذه -أو ما يُعرف بـ «الممارسة -(praxis) «أساساً للسياسات التحررية. وفي إطار كهذا، يعمل الخيال الجماعي كأداة تتيح للمجتمعات تصور بدائل للوضع الراهن، ومساءلة حدود الهياكل القائمة، وتنمية تطلعات مشتركة نحو مستقبل عادل (فريري، 2018؛ جيرو، 2010).

وعند تطبيق هذا المنظور على التخطيط المكاني، تبرز أهميته؛ فتماماً كما أصر فريري على أن التربية يجب أن تحرر المتعلمين من خلال ربط المعرفة بتجاربهم الحياتية، فإن الخيال الجماعي في مجال التخطيط يتطلب من المجتمعات أن تشارك في صياغة رؤىً بيئةٍ تلبي احتياجاتهم ورغباتهم وتراعي تاريخهم. وهي تتحدى التخطيط التكنوقراطي أو ذلك الذي يُفرض من الأعلى إلى الأسفل، من خلال إبراز المعرفة اليومية والعمليات القائمة على الحوار(Sandercock & Lyssiotis, 2003) . وبهذا المعنى، يمكن عد "الخيال الجماعي" شكلاً من أشكال "بيداغوجيا التخطيط التحرري"؛ فهو لا يغير الحيز الحضري فحسب، بل ينمي أيضاً القدرات المدنية للأفراد المشاركين في تشكيله.

تمارين استشراف المستقبل في التخطيط المكاني

تُعد تمارين استشراف المستقبل (Visioning exercises) عملياتٍ تشاركيةً منظمةً، تهدف إلى صياغة التطلعات والقيم والأهداف المشتركة للمجتمع من أجل المستقبل. وعادةً ما تتضمن هذه التمارين ورش عمل، وجلسات تصميم تعاونية، وتقنيات تيسير إبداعية تتيح مساحةً لأشكال متنوعة من المعرفة والتعبير. ولا يقتصر الهدف على الوصول إلى توافق في الآراء فحسب، بل يشمل أيضاً إظهار وجهات النظر المتباينة والتعامل معها بشفافية(Innes & Booher, 2018) . وتساعد عمليات الاستشراف الفعالة في بناء توجه استراتيجي طويل الأمد، مع ربط التخطيط في الوقت ذاته بالتجارب الحياتية لأصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن هذه العمليات ليست محايدة سياسياً؛ فنتائجها تعكس موازين القوى، والخيارات المعتمدة في التيسير، وتحدد الأصوات التي يُسمح لها بالظهور وتلك التي يتم إسكاتها(Purcell, 2009) . لذا، يُعد التيسير النقدي والقدرة على التأمل الذاتي (reflexivity) أموراً بالغة الأهمية لتجنب احتواء المشاركة أو الوصول إلى توافق سطحي.

الخيال كأداة لتخطيط مكاني ديمقراطي وشامل

يوسع "الخيال الجماعي" نطاق تمارين استشراف المستقبل من خلال توظيف الإبداع والتفكير النقدي بشكل صريح كموارد ديمقراطية. وهو يسهم في تحقيق العدالة المكانية بطرق عدة، منها:

تشجيع المشاركة الواسعة: فمن خلال إشراك الفئات المهمشة بشكل متعمد، تعمل تمارين الخيال الجماعي على مواجهة ديناميكيات الإقصاء المتأصلة في التخطيط التقليدي، وتضفي طابعاً ديمقراطياً على تحديد المعارف التي يُعتد بها(Young, 2002) .

إزالة الحواجز. تُتيح الأساليب الإبداعية والقائمة على الحوار للمشاركين بناء التعاطف في ظل وجود الاختلافات، وتعزز التفكير القائم على التحالفات، وهو أمر جوهري في السياقات الحضرية المتنوعة (Sandercock & Lyssiotis, 2003) .

الابتكار وتجاوز القيود. يفتح الخيال الجماعي المجال أمام المجتمعات لصياغة رؤى مستقبلية غير مقيدة بالحدود السياسية أو الاقتصادية الراهنة؛ مما يشجع على الابتكار مع ربط المقترحات في الوقت ذاته بقيم المجتمع.

تمكين المجتمعات. من خلال عمليات استشراف المستقبل والخيال الجماعي، يكتسب السكان شعوراً بامتلاك عمليات التخطيط؛ وهو ما يعزز شرعية هذه العمليات، ويدعم المساءلة، ويزيد من احتمالية استدامة التنفيذ (Forester, 1999) .

أمثلة

ورش عمل التصميم المجتمعي التشاركي .(Charrettes) وهي ورش عمل مكثفة وتشاركية تجمع بين السكان والمتخصصين لابتكار حلول مكانية؛ وقد أثبتت فاعليتها في إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التصميم، رغم أن نتائجها تعتمد بشكل كبير على ديناميكيات القوة وكيفية إدارة وتيسير هذه الورش (Lennertz & Lutzenhiser, 2014) .

رسم الخرائط التشاركية الرقمية. وهي منصات تتيح للمجتمعات تحديد تطلعاتها ومخاوفها على الخرائط، مما يوسع نطاق المشاركة ليتجاوز حدود الاجتماعات التقليدية. توفير سبل الشمول لأولئك الذين يتعذر عليهم الحضور شخصياً(Perkins, 2007) .

ورش عمل السيناريوهات المستقبلية: يشجع التخطيط القائم على السيناريوهات المجتمعاتِ على استكشاف مستقبلات بديلة، مما يبرز المقايضات والعواقب المحتملة المترتبة على قرارات تخطيطية مختلفة (Wangel, 2011) .

تؤكد تربوية "باولو فريري" على الإمكانات التحررية المتمثلة في استشراف المستقبل والخيال الجماعي، وذلك من خلال كونها ممارسات قائمة على الحوار والتأمل والعمل، مما يُمكّن المجتمعات من تغيير بيئاتها. وعند دمج هذه العمليات في التخطيط المكاني، فإنها تتجاوز مجرد الاستشارة لتتحول إلى ممارسات تتحدى أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتُنمّي الفاعلية المدنية، وتتيح للمجتمعات المشاركة في صياغة مستقبل عادل وشامل ومستدام. ومع ذلك، يحذر باحثون في الدراسات الحضرية النقدية من أن قدرة هذه العمليات على إحداث تغيير جذري تعتمد على معالجة علاقات القوة الراسخة، وضمان ألا تقتصر "المشاركة" على كونها إجراءً شكلياً أو تقنياً بحتاً.

الممارسات الاستباقية(Prefigurative Practices)

تُشير "الممارسات الاستباقية" -أو ما يُعرف بـ "السياسات الاستباقية"- إلى الجهود الرامية لتجسيد قيم وعلاقات اجتماعية خاصة بمستقبلٍ منشودٍ ضمن الأفعال والمؤسسات والترتيبات المكانية القائمة في الحاضر. فبدلاً من انتظار تغييرٍ نظاميٍ شامل، تعمل هذه الممارسات على تطبيق نماذج بديلة في "هنا والآن"، لتصبح بذلك استراتيجيات عملية ونقداً رمزياً للهياكل السائدة في آنٍ واحد. وفي سياق التخطيط الحضري، تقدم هذه الممارسات نماذج ملموسة للإنصاف والشمول والاستدامة، وتوفر أشكالاً أولية لكيفية تنظيم البيئات الحضرية بطرقٍ مختلفة(Breines, 1989; Yates, 2015) .

تعود جذور فكرة "الاستباقية" إلى الفكر اللاسلطوي (الأناركي) وحركات "اليسار الجديد" التي ظهرت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. استخدمت ويني براينز (1989) مصطلح "السياسة التشكيلية الاستباقية (prefigurative politics) "لوصف جهود "اليسار الجديد" الرامية إلى تجسيد مُثُله العليا - المتمثلة في الديمقراطية التشاركية، والمساواة، واللامركزية- داخل الأطر التنظيمية لنشاطه السياسي. فقد جادل الناشطون بأن وسائل النضال السياسي ينبغي أن تعكس الغايات المنشودة، بحيث تترسخ مبادئ الديمقراطية المباشرة، والمساعدة المتبادلة، وغياب التراتبية الهرمية في الممارسات اليومية. وقد اكتسب هذا المنظور حضوراً متجدداً في حركات مثل "احتلوا وول ستريت(Occupy Wall Street) "، التي اعتمدت أساليب قائمة على التوافق في اتخاذ القرارات، وأنشأت مخيمات كانت بمثابة وسيلة للاحتجاج وتجسيدٍ فعلي لمجتمع أكثر ديمقراطية(Graeber, 2013) .

وفي السياقات الحضرية، تتخذ الممارسات التشكيلية الاستباقية غالباً شكل صناديق ائتمان الأراضي المجتمعية، والتعاونيات السكنية، والقرى البيئية، و"مدن التحول(transition towns) "؛ حيث يختبر السكان نماذج الملكية الجماعية، والاستخدام المستدام للموارد، واتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي. كما تُعد تعاونيات العمال نموذجاً آخر لهذه الممارسات، إذ تؤسس لأشكال من الديمقراطية الاقتصادية في الوقت الراهن(Restakis, 2010) . وتعمل المنصات الرقمية المخصصة لاتخاذ القرارات اللامركزية -بما في ذلك التجارب القائمة على تقنية "سلسلة الكتل -(blockchain) "على توسيع نطاق هذه المنطق ليشمل مجالات تكنولوجية جديدة، وإن كانت تواجه انتقادات تتعلق بصعوبة التوسع (scalability) ومخاطر الإقصاء(Hassan & Filippi, 2021) .

ولعل المثال الحضري الأبرز على هذه التجارب هو "كريستيانيا الحرة Freetown) " (Christiania في كوبنهاغن، التي تأسست عام 1971 على يد مجموعة من الأشخاص الذين استوطنوا ثكنات عسكرية مهجورة. تُدار "كريستيانيا" وفق مبادئ الديمقراطية التوافقية، والملكية الجماعية، والتخطيط الحضري الخالي من السيارات، والابتكار البيئي. ويشير الباحثون إليها بوصفها موقعاً للمقاومة ضد النزعة الحضرية الرأسمالية، وفي الوقت ذاته مساحةً خاضعةً للتجاذبات، حيث تواجه ضغوطاً ناجمة عن اللوائح الحكومية، والسياحة، وعمليات السلعية (تحويل المكان إلى سلعة)(Thörn et al., 2011) . في حين

تُبرز "كريستيانيا (Christiania) "إمكانات الإدارة المجتمعية والحياة المستدامة، فإنها تكشف في الوقت ذاته عن هشاشة المشاريع التي تسعى لتجسيد نماذج مستقبلية (prefigurative projects) حين تواجه قوىً هيكلية أوسع نطاقاً.

وهكذا، تعمل هذه الممارسات التجسيدية على مستويين: فهي تلبي الاحتياجات المجتمعية المباشرة، وتُقدّم في الوقت ذاته نماذج بديلة للتنظيم الحضري. وتكمن قوتها في كونها توفر "مختبرات حية" تتحدى منطق التخطيط السائد؛ غير أن حدودها تذكرنا بأن إحداث تغيير هيكلي عميق يتطلب ربط هذه التجارب بتحولات مؤسسية وسياسية أوسع (مايكلبرغ، 2011).

الأمل كممارسة سياسية

لا يُعدّ الأمل مجرد شعورٍ فردي خاص، بل يمكن أن يعمل كقوةٍ جماعية استراتيجية في المجال السياسي. ففي كتابه «مبدأ الأمل» (1959)، يطرح إرنست بلوخ مفهوماً للأمل بوصفه توجهاً نحو احتمالات مستقبلية -وهو ما أسماه «اللا-واعي-بعد -(Noch-Nicht-Bewusstes) «ويعدّه مورداً حيوياً لتصور بدائل واقعية وتحفيز العمل الجماعي. بالنسبة لبلوخ، ليس الأمل مجرد حالة وجدانية، بل هو نمطٌ من الإدراك والممارسة(praxis) ؛ أي طريقة لرؤية العالم ككيانٍ غير مكتمل وقابل للتحول. يشير هذا «الوعي الاستباقي» إلى ما أسماه «ما لم يتحقق بعد(Noch-Nicht-Gewordenes) «؛ أي تلك العناصر المستقبلية الكامنة في الحاضر، والتي يمكن تجسيدها وتحويلها إلى واقع من خلال الفعل البشري. وبذلك، يعمل الأمل كجسرٍ يربط بين الرغبة الذاتية والإمكانات الموضوعية، ويصل الخيال بالممارسة العملية. إنه ليس هروباً إلى أحلامٍ طوباوية، بل انخراطٌ فاعل في حقيقة أن الواقع لم يكتمل بعد.

يضع بلوخ هذا التصور ضمن إطار الجدلية الماركسية التي ترفض كلاً من الاستسلام للواقع والنزعة الغائية الجامدة (التي تفترض مساراً حتمياً للتاريخ). هنا، يتخذ الأمل شكل «التفاؤل النضالي»؛ أي رفض عد الواقع القائم قدراً نهائياً. وهو بذلك يقاوم الحتمية القدرية، مدركاً أن التاريخ عمليةٌ مفتوحة تشكلها الإرادة الجماعية. يمنح هذا «الوعي الاستباقي» مضموناً للخيال السياسي، مما يتيح للفئات المضطهدة رصد الثغرات في الواقع الراهن، وهي ثغراتٌ يمكن أن تنبثق من خلالها مستقبلاتٌ بديلة. تكمن القوة السياسية للأمل في قدرته على تحويل المعرفة والفعل؛ فهو ممارسةٌ قائمة على التوقع، وتستند إلى قناعةٍ راسخة بأن ما هو كائنٌ الآن لا يستنفد كل ما يمكن أن يكون. يؤكد بلوخ (Bloch) قائلاً: »كانت هذه هي خطة اليوتوبيات المجرّدة، لكنها لم تكن في الواقع خطتها الوحيدة؛ فالتوجّه نحو عالمٍ أفضل ما يزال قائماً، بل إنه يظلّ -وحده- ثابتاً جوهرياً في التاريخ. فبدون هذا النوع من الاستباق، لا يمكن للمرء أن يظلّ بمنأى عن خيبة الأمل، ولا يمكنه الإيمان بالهدف، ولا امتلاك ذلك الزخم من الإيمان القابل للانتشار» (بلوخ، 1986، ص 582).

وهكذا، يعيد «مبدأ الأمل» صياغة اليوتوبيا بوصفها مشروعاً نقدياً ومادياً، يعمل من داخل التاريخ لا من خارجه. وبهذا المعنى، يصبح الأمل مبدأً موجّهاً للسياسات الساعية نحو تحقيق العدالة والتضامن، والعمل الجماعي لبناء عالمٍ أفضل. وبالمثل، يرى كورنيل ويست (2005) أن الأمل عنصرٌ لا غنى عنه في النضال من أجل العدالة، مفرّقاً بينه وبين التفاؤل؛ فالتفاؤل يفترض حتمية النتائج، بينما يمنح الأملُ القدرةَ على مواصلة الانخراط في النضال رغم الشدائد. وفي ظلّ الحوكمة النيوليبرالية -التي تتسم بالخصخصة، وتحويل القطاعات إلى أسواق، وتقلّص دور دولة الرفاه- يبرز الأمل كثقلٍ سياسيٍّ مضادٍ لليأس والاغتراب، ولردود الفعل الشعبوية التي غالباً ما تغذّيها هذه الظروف (براون، 2015). فالأمل، بوصفه ممارسةً سياسية، يحفّز التعبئة الجماعية، ويعزز الصمود، ويدعم النضال طويل الأمد؛ إذ يؤكد على إمكانية التغيير حتى في ظلّ أكثر الظروف عدائيةً.

وقد بدأ باحثون في الشؤون الحضرية في طرح نظرياتٍ تعد الأمل بُعداً من أبعاد المقاومة. فتشير فاراناك ميرافتاب (2018) إلى مفهوم «عبر المحلية- (translocality) «أي الكيفية التي تتردد بها أصداء النضالات الشعبية في مكانٍ ما لتتصل بنضالاتٍ أخرى حول العالم- كونه ممارسةً تنطوي في جوهرها على الأمل. بالنسبة لميرافتاب، لا يُعدُّ الأمل تفاؤلاً ساذجاً، بل قوةً جماعيةً راسخةً تربط النضالات المحلية ضد التخطيط العمراني النيوليبرالي بالتضامن العالمي؛ إذ يكشف عن هياكل الاستغلال المشتركة، ويُتيح أدواتٍ جماعيةً للمقاومة. وبهذا المعنى، يعمل الأمل على المستويين التحليلي والسياسي؛ فهو يُسلط الضوء على كيفية تصور المجتمعات لمستقبلٍ بديل، ويُوفر الطاقة العاطفية والتنظيمية اللازمة للسعي نحو تحقيقه. كما أنه يطرح تحدياً أمام التخطيط التقليدي، من خلال وضع الخيال، والمشاعر، والتضامن في صميم الفعل السياسي. ومع ذلك، يُحذّر الباحثون من ضرورة أن يظل الأمل نقدياً وراسخاً في الواقع، كي لا ينفصل عن النضالات المادية، أو يقع في فخ الخطابات المهيمنة حول "المرونة" (resilience) التي تُحمّل الأفراد مسؤولية مواجهة التحديات بمفردهم (أندرسون، 2006).

الأمل في مواجهة الحوكمة النيوليبرالية

في ظل الحوكمة النيوليبرالية -التي تتسم بآليات السوق، والخصخصة، وسياسات التقشف- لا يعمل الأمل كمجرد شعورٍ فردي، بل كممارسة سياسية تتحدى شعور "الحتمية" الذي تكرسه مثل هذه الأنظمة (Brown, 2015; Peck & Tickell, 2002) . إذ تعمل النيوليبرالية على تضييق الخيال الجماعي من خلال تقديم منطق السوق كونه الإطار العقلاني الوحيد لتنظيم المجتمع. وهنا يأتي الأمل ليقاوم هذا الانغلاق؛ فهو يعيد فتح آفاق الإمكانات السياسية، ممكّنًا المجتمعات من تصور مستقبلٍ يتجاوز سياسات التقشف وسحب الاستثمارات. وفي المدن التي أعيد تشكيلها وفقًا للنموذج النيوليبرالي، يبرز هذا "الأمل السياسي" من خلال الرؤى الجماعية وبناء التحالفات، حيث تغذي التطلعات المشتركة نحو العدالة والاستدامة أشكال المقاومة الشعبية والحركات الاجتماعية الأوسع(West, 2005; Zournazi, 2003) .

كما يعيد الأمل صياغة مفهوم "الصمود" ليصبح سمةً جماعيةً لا فردية. ففي مقابل الطرح النيوليبرالي الذي يصور الصمود كعملية تكيف تعتمد على الذات، يرسخ "الأمل السياسي" القدرة على الصمود في قيم التضامن، والمساعدة المتبادلة، والرعاية. وتعمل هذه العلاقات الاجتماعية على بناء قدرة مجتمعية على مواجهة الصدمات الاقتصادية أو البيئية، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى إمكانية قيام أنظمة بديلة وأكثر عدالة (Davoudi et al., 2012) . وتجسد شبكات التعاون -مثل المطابخ المجتمعية، واقتصادات التضامن، ومجموعات الدعم في الأحياء- هذه الروح، محولةً البقاء على قيد الحياة إلى تمكينٍ جماعي. وثمة بُعدٌ آخر للأمل يتمثل في استعادة "المجال العام". فالحوكمة النيوليبرالية تعمل على تقويض المنافع العامة، وخصخصة الأصول الجماعية، وحصر النقاش الديمقراطي داخل مؤسسات تكنوقراطية. ويأتي الأمل ليواجه هذا التآكل من خلال دعم النضالات الرامية إلى إعادة الاستثمار في البنى التحتية المشتركة، وإعادة التأكيد على قيمة "المشاعات" (الموارد العامة). تُبيّن الحملات المطالبة بحقوق السكن، والنقل العام، والخدمات الأساسية الشاملة، كيف يمكن للأمل أن يشكل ركيزة لأجندات سياسية ملموسة تهدف إلى إعادة بناء حوكمة حضرية ديمقراطية وعادلة(Coote & Percy, 2020) .

علاوة على ذلك، يعزز الأمل أخلاقيات الرعاية والترابط، وهو ما يقف في مواجهة مباشرة مع النزعة الفردية النيوليبرالية. فهو يعيد صياغة الحياة الاجتماعية استناداً إلى مبادئ التبادل والمسؤولية المشتركة؛ وهي مبادئ تتجلى في الممارسات اليومية، مثل تقديم الرعاية، ومشاركة الطعام، والاقتصادات التعاونية (Tronto, 2013) . ولا تُعد هذه الأفعال مجرد لفتات تعاطف هامشية، بل هي ممارسات سياسية جوهرية تدعم

النضالات طويلة الأمد من أجل العدالة. كما أن تطلّع الأمل نحو المستقبل يعمل على مواجهة قصر النظر الذي تتسم به النيوليبرالية؛ إذ يضع الاستدامة الاقتصادية والبيئية كهدفين لا ينفصلان، ويؤكد أن النظم الاقتصادية يمكن -بل يجب- أن تُنظَّم حول رفاه الإنسان وكوكب الأرض، بدلاً من التركيز على تحقيق الربح (Mazzucato, 2021) . وبهذا، يصبح الأمل ممارسةً حاضرةً وتوجهاً استراتيجياً في آنٍ واحد؛ فهو يربط الخيال بالفعل، ويعزز القدرة الجماعية على الفعل، ويقدم أفقاً أخلاقياً للسياسات التحويلية. ولا يقتصر الأمل على كونه تفاؤلاً ساذجاً، بل يعمل كمورد حيوي للتجديد الديمقراطي، ولإعادة التأكيد على إمكانية تحقيق مستقبل حضري أكثر عدالة واستدامة.

تقاطع التخطيط التمردي والأمل

يتقاطع الأمل مع "التخطيط التمردي (insurgent planning) "في التزامهما المشترك بتصور بدائل لأنظمة الحكم السائدة والعمل على تحقيقها. ويُعرَّف التخطيط التمردي بأنه مجموعة من الممارسات التي تنبع من القواعد الشعبية وتقودها المجتمعات المحلية، متحديةً بذلك النماذج التي تركز على الدولة أو التي تدار وفق منطق تقني بحت (تكنوقراطي)؛ إذ يخلق هذا التخطيط مساحات ملموسة يتجسد فيها الأمل (Holston, 2008; Miraftab, 2009) . وهو يمنح الأمل شكلاً ملموساً من خلال إثبات أن المجتمعات -حتى في ظل ظروف التهميش- قادرة على ممارسة فاعليتها في تشكيل بيئاتها.

التمكين من خلال الفعل. يجسد التخطيط التمردي الأمل عبر إثبات أن التغيير ممكن في الموقع نفسه. وتُعد أمثلة مثل الإسكان الذي يبنيه السكان بأنفسهم في المستوطنات غير الرسمية بأمريكا اللاتينية، أو صناديق الأراضي المجتمعية (community land trusts) في أمريكا الشمالية، نماذج لكيفية حشد المجموعات المهمشة لجهودها من أجل تأمين مساحة، ومقاومة التهجير، وانتزاع الحقوق (Holston, 2008; Moore & McKee, 2012) . وتتحدى هذه الأفعال اليأس من خلال تحقيق انتصارات صغيرة لكنها ذات دلالة، حيث يعزز كل منها الإيمان الجماعي بالعدالة المكانية.

تصور مستقبل بديل. يعتمد كل من التخطيط التمردي والأمل على القدرة على تصور نمط مختلف للتخطيط العمراني. فمن خلال استشراف ما يمكن أن تصبح عليه المجتمعات، تحمل مشاريع التخطيط التمردي في جوهرها طابعاً يبعث على الأمل، وتتحدى الهيمنة النيوليبرالية عبر ترسيخ بدائل قائمة على الممارسات الحياتية الفعلية(Sandercock, 2003) .

الحشد الجماعي. يعمل الأمل على تحفيز تحالفات واسعة النطاق تضم مجموعات متنوعة، مما يتيح للتخطيط التمردي استمداد قوته من التضامن. ويعكس هذا ما أكدت عليه ميرافتاب (Miraftab, 2016) بشأن "عبر-المحلية(translocality) "، حيث تترابط النضالات عبر جغرافيا مختلفة، مما يعزز المقاومة ضد النيوليبرالية العالمية، ويحافظ في الوقت ذاته على الأمل من خلال تبني أساليب عمل مشتركة.

إعادة تصور الحوكمة. يتحدى التخطيط التمردي النماذج الهرمية للتخطيط الذي تقوده الدولة، وذلك من خلال تبني أشكال من الديمقراطية المباشرة، والميزانية التشاركية، والمجالس المجتمعية.

تُمثّل هذه الممارسات أفعالاً لإعادة التصور المفعم بالأمل، وهي تستند إلى الإيمان بإمكانية وجود هياكل حوكمة أكثر شمولاً وعدالة(Purcell, 2009) . وتتجلى هنا مساحات الأمل، سواء كانت رمزية أو مادية؛ إذ غالباً ما تؤدي الممارسات التمردية (insurgent practices) إلى خلق مساحات -مثل المراكز الاجتماعية، والمباني المشغولة دون سند قانوني، والحدائق المجتمعية- لا تكتفي بتلبية الاحتياجات الفورية فحسب، بل ترمز أيضاً إلى مستقبل حضري بديل. وتتحول هذه المساحات إلى منارات للأمل، على الصعيدين المادي والثقافي، لتُبرهن على أن عوالم حضرية مختلفة هي أمرٌ ممكن.

بهذا المعنى، يتبادل الأمل والتخطيط التمردي التعزيز؛ فالأمل يمنح الممارسات التمردية القدرة على الصمود في وجه الصعاب، بينما تضفي هذه الممارسات على الأمل جوهراً ومصداقية من خلال تجسيده فعلياً في حيزٍ مكاني وزماني محدد. ويُعد تلاقي هذين العنصرين أمراً بالغ الأهمية لتعزيز العدالة المكانية؛ فهما معاً يتحديان المنطق النيوليبرالي، ويُنمّيان الخيال السياسي الضروري لإحداث تحولٍ بنيوي شامل.

استراتيجيات وأدوات لدمج الأمل في الحوكمة الحضرية

لا يعني دمج الأمل في الحوكمة الحضرية تعزيز تفاؤلٍ سلبي، بل يعني تصميم أطرٍ وممارساتٍ ومؤسساتٍ تُمكّن المجتمعات من تصوّر مستقبلٍ عادلٍ ومستدامٍ، والتعبير عنه، وتحقيقه على أرض الواقع. وكما جادل إرنست بلوخ (1986)، يجب "تجسيد" الأمل في الممارسة العملية؛ إذ لا يكتسب الأمل دلالةً سياسيةً إلا عندما يرتبط بالظروف المادية وبالفعل الجماعي. وبهذا المعنى، يعمل الأمل كتوجهٍ نحو "ما لم يتحقق بعد" (المستقبل الممكن)، وفي الوقت ذاته كمجموعةٍ من ممارسات الحوكمة التي تمنح المجتمعات القدرة على العمل (زورنازي، 2003). نستعرض أدناه استراتيجياتٍ وأدواتٍ توضح كيف يمكن مأسسة الأمل ضمن الحوكمة الحضرية، مع تجنّب مخاطر استيعابه وتحويله إلى أشكالٍ من "المرونة" (resilience)المجرّدة من مضمونها السياسي (براون، 2015؛ دافودي وآخرون، 2012).

1) التخطيط الحضري الرؤيوي والشامل

ورش عمل لاستشراف المستقبل. تُعدّ الأنشطة التشاركية الموجهة —التي يتعاون فيها السكان والمخططون وصنّاع السياسات لصياغة سيناريوهات لمستقبل مدينتهم— وسيلةً لإضفاء الطابع الديمقراطي على التخطيط الاستراتيجي وتحديد رؤية مشتركة(Innes & Booher, 2004) . ومع ذلك، تكمن المخاطرة في أن تؤدي ورش العمل سيئة الإعداد إلى تكريس هيمنة أصوات النخبة أو التحول إلى مجرد ممارسات شكلية؛ لذا فإن التيسير الفعّال والمتابعة الجادة أمران جوهريان.

2)**عمليات التخطيط الشاملة**.

إن دمج المشاركة في جميع مراحل التخطيط يضمن للفئات المهمشة دوراً جوهرياً ومؤثراً، وهو ما يتردد صداه مع دعوة أرنستين (Arnstein, 1969) لتجاوز المشاركة الشكلية (الرمزية) نحو منح المواطنين سلطةً حقيقية.

4)**المشاركة المجتمعية والتمكين**.

التمكين من خلال التعليم: تعمل برامج "الثقافة الحضرية" على تعزيز فاعلية المجتمع من خلال توضيح عمليات التخطيط والحقوق، وهو ما يتماشى مع "بيداغوجيا الوعي النقدي" التي طوّرها فريري (Freire, 2018)في سبعينيات القرن الماضي.

المبادرات التنموية التي يقودها المجتمع: إن دعم مبادرات مثل الإسكان التعاوني أو التخطيط على مستوى الأحياء يجسّد "الأمل في الممارسة العملية"؛ إذ تتيح هذه المبادرات للسكان تبنّي نماذج بديلة للحوكمة (Moore & McKee, 2012).

4)**أطر السياسات المعززة للإنصاف والاستدامة**

سياسات حضرية منصفة. تترجم السياسات الصريحة القائمة على إعادة التوزيع — مثل تخصيص حصص للإسكان ميسور التكلفة، أو استرداد قيمة الأراضي، أو توفير الخدمات الأساسية للجميع — الأملَ إلى إصلاحات هيكلية(Coote & Percy, 2020) .

معايير الاستدامة. يؤدي دمج الالتزامات المناخية والبيئية في لوائح التخطيط العمراني إلى إرساء رؤى مستقبلية طموحة ومستدامة للمدن(Mazzucato, 2021) .

5)**التخطيط من أجل المرونة والتكيف**

مبادرات المرونة المناخية. تجسد التدابير الاستباقية، كالبنية التحتية الخضراء والحلول القائمة على الطبيعة، مفهوم "المرونة العادلة"؛ إذ تضمن استفادة الفئات الأكثر ضعفاً بشكل أكبر من جهود التكيف (Meerow et al., 2016) .

استراتيجيات المرونة الاقتصادية والاجتماعية. إن ترسيخ شبكات الأمان الاجتماعي ونظم الرعاية المجتمعية يمنع حصر مفهوم "المرونة" في نطاق المسؤولية الفردية، ويجعله بدلاً من ذلك متجذراً في قيم التضامن والاستثمار العام(Tronto, 2013) .

6)**نماذج الحوكمة المبتكرة**

نماذج الحوكمة التشاركية. تعمل ترتيبات الحوكمة المشتركة — مثل الميزانية التشاركية أو مجالس المواطنين — على تجسيد الأمل من خلال إعادة توزيع السلطة وتعزيز القدرة الجماعية على الفعل (Fung, 2006; Wampler, 2007) .

منصات المشاركة الرقمية. يمكن لهذه المنصات، إذا اتسمت بالشفافية وسهولة الوصول، أن توسع نطاق المشاركة؛ ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر لتجنب تعميق الفجوات الرقمية(Perkins, 2007) .

7)**آليات الرصد والتقييم والتغذية الراجعة**

مؤشرات التقدم القائمة على الأمل. ينبغي ألا تقتصر المؤشرات على تتبع النمو الاقتصادي فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً الإنصاف والاستدامة والرفاه(Sen, 2009, 2014; UN-Habitat, 2020) . ويتطلب تصميم هذه المقاييس تحديداً تشاركياً لما يعنيه "التقدم" بالنسبة للمجتمعات.

حلقات التغذية الراجعة. يضمن التقييم المستمر ومشاركة المجتمع أن تظل عملية التخطيط مرنة ومتوافقة مع الرؤى الجماعية المتطورة، وهو ما يعكس رؤية ديوي البراغماتية للديمقراطية بوصفها عملية تكرارية وتجريبية (ديوي، 1946).